# انخفاض اسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد العراقي للفترة ( 2011-2015) دراسة تحليلية
# The Decrease of Oil Prices And Its Impact on the Iraqi Economy For The Period (2011-2015) – An Analytical Study

م.م مثنى معيوف محمود
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

**A. L. Muthanna M. Mahmood**
**Tikrit University/ College of Administration and Economics**

**المستخلص:**

يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي حيث يعتمد بشكل رئيسي على عوائد صادرات النفط مماجعله عرضه للتاثر بشكل مباشر بانخفاض او ارتفاع اسعار النفط وبالتالي التاثير على الميزانية التشغيلية والاستثمارية وقد ادى هذا الى ازدياد معدلات البطالة وارتفاع نسبة الفقر داخل العراق . لهذا كان لزاما على الحكومة العراقية تنويع مصادر الايرادات والاهتمام برفع كفاءة القطاعات الاقتصادية الاخرى والترشيد للنفقات بالاستخدام الامثل لها ومحاولة زيادة النفقات الاستثمارية لرفع نسبة النمو الاقتصادي .

Abstract:

The Iraqi economy is characterized as a revenual economy because it depends mainly on the revenue of oil, so it is subjected to the effect of fall and rise of oil prices. Therefore, both the Operational and the investment budgets are affected. That causes an increse of the rate of unemployment and poverty in Iraq. Then it is necessary for the Iraqi government to vary the sources of income and to be concerned with; rasing the efficiency of other economic sectors, rationalization of expenditures, attempting to increse investments and incresing investment allowences to increse the rate of growth of the economy.

المقدمة:

يشكل النفط المورد الرئيسي في تمويل الموازنة العامة للدولة وبالتالي فان الايرادات العامة ترتبط بشكل مباشر بالأسعار العالمية للنفط وحجم الانتاج فأي تقلبات في أسعار النفط سيكون لها الاثر المباشر على كافة القطاعات الحكومية في ظل سيطرة الدولة ( القطاع العام ) على معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، فأي إنخفاض في أسعار النفط سيترتب علية خفض النفقات التشغيلية والاستثمارية مما سيعود بالأثر السلبي على الحياة اليومية للمواطن العراقي من أرتفاع أسعار السلع والخدمات وأرتفاع معدلات البطالة وتنامي ظاهرة الفقر.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث لكونة يسلط الضؤ على تأثيرات أنخفاض أسعار النفط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العراق ذو الاقتصاد الريعي، كما يتناول وضع حلول ومقترحات لتنويع مصادر تمويل الموازنة.

**أهداف البحث :**

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- رصد أهمية النفط في الاقتصاد العراقي.

- إيضاح مدى إنعكاس أنخفاض أسعار النفط على النواحي الاقتصادية والاجتماعية في العراق.
- وضع عدد من البدائل لتنويع مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة أي مخاطر من جراء إنخفاض أسعار النفط.

**منهجية البحث :**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة وتحليلها بهدف وضع الحلول لمشاكلها.

**هيكلة البحث :**

يتضمن البحث ثلاثة مباحث أختص المبحث الأول تطور انتاج النفط في العراق وتناول إنتاج وصادرات العراق من النفط ، فيما تناول المبحث الثاني أهمية النفط في الأقتصاد العراقي من حيث مساهمتة في الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي، فيما تضمن المبحث الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأنخفاض أسعار النفط وسيتم أخيراً تناول النتائج والتوصيات اللازمة للتغلب على مشكلة أعتماد الأقتصاد العراقي على تصدير سلعة واحدة ( النفط الخام ) في تمويل الموازنة العامة للدولة.

## المبحث الأول
## تطور أنتاج النفط في العراق

يعد النفط من السلع الهامة التي تؤثر في أقتصاديات العالم نظراً لطبيعتة الاستراتيجية، فالتقلبات في أسعار النفط وخاصة أنخفاض الاسعار ستؤثر بشكل مباشر على أرصدة الحسابات الجارية والايرادات الحكومية بتلك الدول مما ينسحب على كافة المكونات الاقتصادية والاجتماعية بها، وتأتي الاهمية هنا من دراسة النشاط النفطي في العراق نظراً لكونة يعتمد بشكل شبه الكامل على النفط في تمويل الميزانية العامة وذلك من خلال تناول معدلات الانتاج والصادرات النفطية وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1 )

تطور الحركة النفطية في العراق خلال الفترة ( 2011 – 2015 )

| السنة | كمية الانتاج "مليون برميل" | الصادرات النفطية م.ب | متوسط سعر البرميل " دولار" | قيمة الصادرات النفطية " مليار دولار" |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | 926 | 790.5 | 104 | 83 |
| 2012 | 1054.6 | 886.8 | 106.1 | 94 |
| 2013 | 1088 | 873.2 | 105.9 | 89.2 |
| 2014 | 1135.2 | 918 | 94.6 | 84.5 |
| 2015 "6 اشهر الاولى" | 705.6 | 529 | 53.6 | 26.7 |

المصدر : - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2014، آيار 2015.
- صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2015.

ونلاحظ من خلال الجدول (1) تطور الإنتاج والصادرات النفطية في العراق والأيرادات المحققة من تصدير النفط، فنجد أن هنالك تطور مستمر في حجم الانتاج العراقي من النفط فقد

أرتفع الانتاج خلال الفترة (2011 – 2014 ) بنحو 13 % مما يدل على الاهتمام العراقي بالقطاع النفطي وتوجيه الاستثمارات اللازمة لتنمية هذا القطاع وتطوير الحقول وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا القطاع، كما يلاحظ وجود طفرة في الانتاج خلال الستة أشهر الاولى من عام 2015 والذي أرتفع الانتاج فيها بنحو 21 % مقارنة بانتاج نفس الفترة من عام 2014.

وعلى الرغم من الثبات النسبي في أسعار النفط عالمياً خلال الفترة ( 2011 – 2013 ) ، إلا أن السوق العالمي شهد تدهوراً حاداً في أسعار النفط في الاسواق العالمية مع منتصف عام 2014 وذلك لأسباب سياسية وأقتصادية، وتراوح سعر النفط خلال عام 2015 ما بين ( 45 – 58 ) دولار للبرميل مما حذا بالحكومة العراقية إلى زيادة الانتاجية لتصل إلى 705.6 مليون برميل خلال الستة أشهر الاولى من عام 2015 وذلك للتعويض من إنخفاض الأسعار العالمية للنفط والذي أثر بالسلب على الايرادات النفطية العراقية والتي بلغت خلال تلك الفترة 26.7 مليار دولار وبأنخفاض بلغ 59 % مقارنة بالايرادات المحققة خلال نفس الفترة من عام 2014 مع الأخذ في الاعتبار الزيادة في كمية الصادرات النفطية خلال عام 2015 بنحو 13 % تقريباً.

ومع الارتفاع في المخزونات النفطية في كثير من الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وزيادة الصادرات النفطية من إيران التي من المتوقع أن يرتفع إنتاجها وصادراتها النفطية لتصل إلى 3 مليون برميل يومياً، ومع إنخفاض معدل النمو الاقتصادي في الصين بنحو 0.6 % خلال عام 2014 لتصل إلى 7.4 % وخلال الستة أشهر الاولى من عام 2015 بلغ معدل النمو الاقتصاد الصيني 7 % ، ومع تبني الدول المنتجة للنفط الصخري تكنولوجيا جديدة ساعدت في زيادة الانتاج وخفض التكاليف، فكل ما سبق وغيرها من العوامل سيؤدي إلى إستمرار الانخفاض في أسعار النفط خلال السنوات القليلة القادمة(1). وهو الامر الذي حدا بالحكومة العراقية الى وضع تقديرات لأسعار النفط في موازنة العام 2016 حدد ب 45 دولار للبرميل وبما يعادل إيرادات متوقعة بنحو 69.7 تريليون دينار عراقي.

## المبحث الثاني

## أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

يعد النفط العصب الرئيسي للاقتصاد العراقي، حيث يشكل العنصر الرئيسي في تحقيق العوائد المالية الناتجة عن تصدير النفط فهو بالتالي يلعب دوراً محورياً في تغذية الموازنة العامة والقطاعات الاقتصادية في العراق، ويوضح الجدول (2) الأهمية الاقتصادية للنفط ومساهمتة في القطاعات الاقتصادية داخل العراق.

جدول رقم ( 2 )

تطور مساهمة النفط في الصادرات والايرادات العامة العراقية خلال الفترة ( 2011 – 2015 )

( القيمة بالمليار دولار )

| السنة | مساهمة النفط في الصادرات العراقية | | مساهمة النفط في الايرادات العامة | |
|---|---|---|---|---|
| | إجمالي الصادرات | نسبة مساهمة النفط في الصادرات % | قيمة الصادرات النفطية | نسبة مساهمة النفط في الايرادات العامة % |
| 2011 | 79.7 | 99.8 | 83 | %97 |
| 2012 | 94.2 | 99.7 | 94 | %93 |
| 2013 | 89.7 | 99.4 | 89.2 | %92 |

[1] -www.Albank Aldawli.org /ar/news/press-release/2015.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2014 | 84.8 | 95.5 | 84.5 | %91.5 |
| (6 أشهر الاولى) 2015 | 26.9 | 98.2 | 26.7 | - |

المصدر : - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2014، آيار 2015.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014، آذار 2015.

ونلاحظ من خلال الجدول (2) تتطور مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات العراقية ونلاحظ الارتفاع الكبير في تلك المساهمة والتي تراوحت ما بين ( 95.5 % - 99.8 % ) وهو الامر الذي يشير إلى الاقتصاد الريعي الذي يتصف به الاقتصاد العراقي مما يجعله منكشفاً للعالم الخارجي لتدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الصادرات العراقية ( الزراعة – الصناعة – التجارة ) وبالتالي أعتماد العراق على العالم الخارجي في توفير أحتياجاته، ومن هنا يصبح أكثر عرضة للتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصاديات العالمية.

وبالنظر إلى مساهمة الصادرات النفطية في الايرادات العامة نجد أن هناك إنخفاض حاد في الايرادات المحققة من تصدير النفط خاصة خلال عام 2015 وبنسبة تفوق 50 % مما شكل عنصراً ضاغطاً على الموازنة العامة للدولة في موازنة عام 2016 ، وتراوحت مساهمة الصادرات النفطية في الايرادات العامة خلال السنوات الخمس الماضية ما بين ( 91%- 97% ) ومن أهم عوامل أرتفاع مساهمة النفط في الايرادات العامة هو تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تمويل الموازنة العامة، فعلى سبيل المثال نجد معظم دول العالم تمثل الايرادات الضريبية فيها عنصراً هاماً وتستحوذ على النصيب الاكبر في المساهمة في الايرادات العامة في حين تراوحت مساهمة الايرادات الضريبية خلال السته سنوات السابقة ما بين ( 3 % - 5.8 % ) في الايرادات العامة العراقية ، فقد بلغت الايرادات الضريبية خلال عام 2014 بنحو 3.53 تريليون دينار وهي تمثل 3.1 % من الايرادات العامة خلال نفس العام(2)، وخلال الستة أشهر الاولى من عام 2015 بلغت إيرادات الضرائب 882 مليار دينار وهو ما يعادل 2.4 % من الايرادات العامة المحققة خلال نفس الفترة .

## المبحث الثالث
## أثر إنخفاض أسعار النفط على النواحي الاقتصادية والاجتماعية العراقية

يعد العراق من أهم الدول في المنطقة المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير على صادراتها النفطية في تمويل الموازنة العامة، فاي تقلبات في الاسعار وخاصة أنخفاض أسعار النفط سينسحب على كافة المكونات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية العراقية، وهو ما سنتناوله حالياً.

أولاً : الجوانب الاقتصادية.

نظراً لكون الاقتصاد العراقي يتسم بالريعية حيث يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية ( مواد خام ) فهو بالتالي عرضة لأي خلل يصيب السوق العالمية للنفط وهو ما يتضح من خلال التغيرات الحادة التي أصابت الاقتصاد العراقي من جانب الناتج المحلي الاجمالي والايرادات

[2] - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، النشرة الاحصائية السنوية 2014، العراق، 2015.

العامة العراقية نتيجة إنخفاض أسعار النفط وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:
جدول رقم (3 )

تطور الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي العراقي خلال الفترة ( 2011 – 2015 )

( القيمة بالتريليون دينار )

| السنة | الايرادات العامة | الناتج المحلي الاجمالي | مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي % | الديون الحكومية الداخلية |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | 99.998 | 217.327 | 45 | 15.23 |
| 2012 | 119.466 | 254.225 | 44 | 14.7 |
| 2013 | 113.767 | 271.091 | 39 | 11.8 |
| 2014 | 108.265 | 260.610 | 38 | 15.8 |
| 2015 "6 أشهر الاولى" | 35.437 | 114.320 | 29 | 12.5 |

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2014، آذار 2015
- صندوق النقد العربي، تقرير " آفاق الاقتصاد العربي" ، يوليو 2015.
-Commun ications department, international monetary Fund , August 2015.

من خلال الجدول (3) نلاحظ أرتفاع الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ( 2011 – 2013 ) نتيجة لأرتفاع أسعار النفط وزيادة الانتاجية من النفط الخام خلال تلك الفترة في حين بدأت الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي في الانخفاض خلال النصف الثاني من عام 2014 نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط في الاسواق العالمية، فخلال الفترة من شهر سبتمبر 2014 إلى شهر فبراير عام 2015 إنخفضت أسعار النفط بنحو 65 % مما اثر بالسلب على الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي العراقي، وخلال الستة اشهر الأولى من عام 2015 شهد السوق العالمي للنفط أنهياراً مستمراً في الاسعار ليصل سعر البرميل إلى 45 دولار، مما ترتب علية ،خفاض في مساهمة الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي من 45 % عام 2011 إلى نحو 29 % خلال الستة اشهر من عام 2015 على الرغم من أرتفاع إنتاجية العراق وصادراتة من النفط خلال عام 2015 بنحو 300 ألف برميل يومياً، وهو الامر الذي عاد بالسلب على معدلات النمو والتي حققت نمواً سالباً خلال عام 2014 بلغ 0.5 % في حين بلغ معدل النمو خلال الستة أشهر الاولى من عام 2015 ما يقرب من 1.25%(3) وهو معدل نمو متواضع ولا يتماشى مع دولة تتبنى مشروعات لإعادة الأعمار على الرغم من قيام الحكومة العراقية بوضع تقديرات لاسعار النفط في موازنة عام 2015 بنحو 60 دولار للبرميل.

ونتيجة لإنخفاض الايرادات الحكومية بنحو 4 % عام 2014 وبأكثر من 30 % عام 2015 (خلال الستة أشهر الاولى مقارنة بنفس الفترة من عام 2014 ) أدى ذلك إلى تفاقم عجز الموازنة العامة والذي بلغ 5 % عام 2014 ومن المتوقع أن يرتفع العجز في موازنة عام 2015 بنحو 9

**1- البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " أنخفاض أسعار النفط " ، العدد الرابع، مارس 2015 ، ص 22.**[3]

%(4)، على الرغم من قيام الحكومة العراقية بوضع تقديرات للموازنة العامة للعام 2015 بعجز مخطط بلغ 25 تريليون دينار إلا أن من المتوقع أرتفاع عما هو مخطط له بنحو 9 تريليون دينار، فقد قدرت الموازنة العامة بأيرادات عامة تبلغ 94 تريليون دينار والنفقات العامة بنحو 119 تريليون دينار على أن توزع على النحو التالي 34.5 % إنفاق إستثماري ، 65.5 % إنفاق جاري(5).

ومع التراجع المتوقع في الايرادات النفطية سيؤدي ذلك إلى وجود فجوة تمويلية خلال موازنة عام 2016 مما سيدفع الحكومة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة حتى توفي بإلتزاماتها بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات تقشف ستطال الانفاق الجاري والرأسمالي، ومن المتوقع إرتفاع الدين الداخلي ليصل إلى 79 % من الناتج المحلي الاجمالي وهو أمر يشكل خطورة إذا ما أستمر خلال السنوات القادمة، مما يستلزم على الدولة بالإسراع في إجراء عدد من الإصلاحات تتناول السياسات المالية والاستثمارية والنقدية للحد من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل، فنلاحظ من خلال الجدول السابق وجود أرتفاع كبير في حجم الديون الداخلية خلال عام 2015 فنجد أن الديون الداخلية بلغت خلال الستة أشهر الاولى فقط من عام 2015 نحو 12.5 تريلون دينار ومن المتوقع أن تبلغ الديون الداخلية هذا العام أكثر من 23 تريليون دينار.

ثانياً : الجانب الاجتماعي.

تعاني الدول النامية ومنها العراق والتي تقوم ببناء برامجها التنموية وموازنتها العامة على الايرادات المحققة من صادراتها لسلعة رئيسية ( غالباً ما تكون مادة خام ) فعند إنهيار أسعار تلك السلعة سيؤدي ذلك إلى تقويض البرامج التنموية (الاقتصادية والاجتماعية ) وحدوث حالة من عدم الاستقرار داخل المجتمع، ونظراً لأعتماد العراق في تمويل الموازنة العامة على الصادرات النفطية وبالتالي فأي إنخفاض في الأيرادات العامة سيؤثر بشكل مباشر في المبالغ المخصصة نحو الأنفاق الاجتماعي والمتمثل في قطاع الخدمات الاجتماعية والتعويضات والمنافع الاجتماعية، وسنتناول أبرز الآثار الاجتماعية لأنخفاض الايرادات العامة نتيجة لأنخفاض أسعار النفط من خلال الجدول (4) :

جدول رقم (4 )

تطور بعض المؤشرات الاجتماعية العراقية خلال الفترة ( 2011 – 2015 )

( القيمة بالتريليون دينار)

| السنة | معدلات الفقر % | معدل التضخم % | مخصصات دعم البطاقة التموينية | مخصصات دعم شبكات الحماية الاجتماعية | معدل البطالة % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 23.2 | 5.6 | 3.309 | 0.932 | 11.1 |
| 2012 | 18.9 | 6.1 | 3.361 | 1.175 | 11.9 |
| 2013 | 19 | 1.9 | 3.675 | 0.913 | 11.2 |
| 2014 | 22.5 | 2.2 | 3.832 | 0.947 | 14.6 |
| 2015 | 29 "خلال 3 اشهر الاولى" | 2.4 "خلال 6 اشهر" | 4.010 | 1.309 | 29.2 "خلال 6 أشهر" |

المصدر : - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية 2014، 2015.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الارقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهر حزيران 2015، تموز 2015.

[4]- صندوق النقد العربي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي ..... مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[5]- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، الموازنة التقديرية للعام 2015، العراق، 2015، ص 3.

- وزارة المالية، الموازنة التقديرية للعام 2015، العراق، 2015.
-Commun ications department, international monetary Fund , August 2015.

1 – معدلات الفقر.

قامت الدولة العراقية بأقرار أستراتيجية للتخفيف من الفقر خلال عام 2009 بهدف الحد من ظاهرة الفقر، وقد حققت الدولة نجاحاً ملحوظاً من خلال أستخدام وسائل وآليات للحد من تلك الظاهرة ومن أهم تلك الآليات إنشاء شبكة للحماية الاجتماعية وصرف مخصصات تموينية للفئات غير القادرة ومنح مبالغ مالية للعائلات النازحة نتيجة للاضطرابات والصراعات العسكرية التي شهدتها كثير من المناطق والمحافظات العراقية، وهو ما ساهم بشكل فاعل في إنخفاض معدلات الفقر من 30 % عام 2007 إلى نحو 19 % عام 2013 وهو ما يوضحة الجدول رقم ( 4 ) إلا أن معدلات الفقر شهدت أرتفاعاً كبيراً خلال عام 2014 لتصل إلى 22.5 % وتوالت الارتفاعات خلال عام 2015 لتسجل خلال الستة أشهر الأولى 29 % (6)، ومع تزايد أزمة إنخفاض الايرادات العامة فان ذلك سيشكل عنصراً ضاغطاً على المهمشين وتزايد عدد العائلات العراقية المنضمين إلى حدود خط الفقر(7)، وجاءت محافظة نينوى في مقدمة المحافظات التى أرتفع فيها أعداد الفقراء بعدد 1.25 مليون عراقي وجاءت بغداد في المرتبة الثانية بنحو 781 ألف عراقي، وجدير بالذكر أنة في ظل أرتفاع أعداد الفقراء في العراق خلال هذه الفترة فقد شهد العالم خلال نفس الفترة إنخفاض أعداد الفقراء على المستوى العالمي بنحو 150 مليون نسمة.

2 – التضخم.

يتضح من خلال الجدول (4) أن الاقتصاد العراقي شهد أرتفاعاً في معدلات التضخم خلال عامي 2014 ، 2015 فقد أرتفع معدل التضخم من 1.9 % عام 2013 إلى نحو 2.24 % عام 2014 وأستمر الأرتفاع خلال عام 2015 ليسجل خلال الستة أشهر الأولى 2.6 % وجاءت الصحة والتعليم والسكن والاغذية والمشروبات في مقدمة الاقسام المحققة لأعلى نسب تضخم (8) ومن الغريب أرتفاع معدلات التضخم على سبيل المثال في قسم الاغذية والمشروبات وأرتفاع أسعارها على الرغم من الانخفاض في أسعارها في الأسواق العالمية خلال عامي 2014 ، 2015 ، فخلال النصف الاول من عام 2015 أنخفضت اسعار العديد من السلع الغذائية في الأسواق العالمية على النحو التالي القمح 18 % الأرز 14 % الذرة 6 % السكر 23 % بالإضافة إلى إنخفاض التكاليف العالمية للنقل البحري والبري(9)، ومن هنا يتضح إلى أي مدى كان يمكن أن ترتفع أسعار تلك السلع في الأسواق العراقية وبالتالي سترتفع معدلات التضخم في تلك السلع أكثر مما تحقق بالفعل.

ومن أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم على الرغم من إنخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة أرتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ، فقد أرتفع سعر صرف الدولار ليصل إلى 1335 دينار خلال النصف الثاني من عام 2014 ، وخلال النصف الاول من عام 2015 بلغ سعر الدولار 1400 دينار عراقي في السوق الموازي نظراً لعدم توفر النقد الاجنبي بالقدر الكافي من خلال عروض البنك المركزي اليومية والتي انخفضت الكميات المعروضة من النقد الاجنبي بنسبة 40 % خلال عام 2015 فقد أنخفض المعروض اليومي من قبل البنك المركزي من 300 مليون دولار عام 2013 إلى نحو 180 مليون دولار عام 2015 وذلك لإنخفاض متحصلات البنك المركزي من النقد الاجنبي نتيجة لأنخفاض

[6] **- صندوق النقد العربي، "آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر، 2015، ص 32.**
[7] **- خولة علي محمد، الفقر والتحديات الأمن الاجتماعي في العراق وسبل الأرتقاء به"، وزارة التخطيط ، العراق، 2013.**
[8] **- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، الأرقام القياسية ..... مرجع سبق ذكره، ص 3 ص 4 .**
[9] **-World bank , Food price watch , June , 2015 , p . 2.**

الايرادات العامة من النقد الاجنبي، مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازي مما شكل عنصراً ضاغطاً على القوة الشرائية للدينار العراقي وبالتالي تأثر شريحة إجتماعية كبيرة ( ذوي الدخول المنخفضة ) وبالفعل دخول جزء من هذه الشريحة إلى حدود خط الفقر.

كما شهدت المحافظات الشمالية والغربية أضطرابات شديدة ولكونها تمثل المعابر الرئيسية لمرور التجارة الداخلية، وضعف التجارة مع سوريا نتيجة للأحداث التي تمر بها الدولة السورية مما أثر على الواردات من الخضروات والفاكهة، بالأضافة إلى تزايد حالات نزوح العائلات العراقية وخاصة من المحافظات المضطربة الأمر الذي شكل طلباً متزايداً على السكن ( سجل أعلى معدل سنوي في التضخم ).

3 – البطالة.

من خلال الجدول (4) يتضح ان العراق حقق أستقراراً نسبياً في معدلات البطالة خلال الفترة ( 2011- 2013 ) ومع إنخفاض الايرادات العامة وبالتالي إنخفاض الانفاق على المشروعات الاستثمارية وحدوث حالة من الركود خلال عامي 2014، 2015 فان ذلك قد أدى إلى أرتفاع معدلات البطالة، فقد أرتفع معدل البطالة من 11.2 % عام 2013 إلى 14.6 % عام 2014 وأستمر أرتفاع معدل البطالة خلال العام 2015 ليسجل خلال الستة أشهر الأولى إلى أكثر من 29 % ، وبالاضافة إلى خفض الانفاق على المشروعات الاستثمارية لان كثيراً من المناطق في العراق شهدت الاضطرابات والصراعات العسكرية مما أوقف العديد من الانشطة الاقتصادية بتلك المناطق مما ساهم في أرتفاع معدلات البطالة إلى هذا النحو.

4 – برامج الرعاية الاجتماعية.

يبين الجدول (4) ان عاما (2014) و (2015) شهدا أرتفاعاً في أعداد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية ويظهر هذا بوضوح في زيادة المخصصات الموجهة نحو محدودي الدخل، فقد أرتفعت مخصصات دعم شبكات الحماية الاجتماعية من 0.947 تريليون دينار عام 2013 إلى 1.350 تريليون دينار عام 2014 ، ومع دخول شرائح جديدة من العراقيين إلى حدود خط الفقر قامت الحكومة بزيادة مخصصات دعم شبكات الحماية الاجتماعية لتصل إلى 2 تريليون دينار عام 2015.

كما قامت الحكومة العراقية بزيادة مخصصات دعم البطاقة التموينية لتصل إلى 4.010 تريليون دينار عام 2015 بزيادة قدرها 200 مليار دينار عن عام 2014 ، كما زادت الحكومة من مخصصات المهجرين العراقيين لتصل إلى 1.3 تريليون دينار عام 2015 نتيجة لزيادة أعداد العائلات النازحة والمتضررة من العمليات الارهابية على مناطقهم.

**الاستنتاجات :**

1- الاعتماد شبه الكلي على الأيرادات المحققة من تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، فيما كان لمصادر الاخرى كالضرائب دور محدود جداً في تمويل الموازنة، فقد بلغ متوسط مساهمة تلك المصادر خلال السنوات الخمس الماضية 3.2 % تقريباً .

2- سيطرة القطاع الحكومي ( القطاع العام ) على معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في حين يضعف دور القطاع الخاص في القيام بدورة المنوط بة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العراقية.

3- على الرغم من إمتلاك العراق للعديد من الموارد الاقتصادية ( صناعية، زراعية، خدمية، سياحية، .....) إلا أنها غير مستغلة بالشكل المقبول، الأمر الذي يعني أن ظاهرة الفقر ستستمر

بسبب عدم إستغلال تلك الموارد في توفير فرص عمل في ظل معدلات النمو السكاني المرتفعة في العراق والتي تتجاوز 3 % .
4- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم خلال الثلاث سنوات الماضية بسبب تراجع الايرادات العامة وازدياد اعداد العوائل النازحه نتيجة العمليات العسكرية التي شهدها العراق خلال السنتين الماضيتين.

## التوصيات :

### 1- تنويع مصادر الايرادات العامة.

ويمكن تطبيق ذلك من خلال زيادة معدلات الضرائب والرسوم على أن يسبق ذلك إجراء إصلاحات جذرية في النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره ، مع توفير الشفافية في إيضاح الأجراءات والقيود ومحاربة الفساد الأداري سواء في الجهاز الضريبي أو المنافذ الحدودية لمنع دخول البضائع المهربة، ومكافحة التهرب الضريبي لضرائب الأرباح والدخل، ويفضل أن تهتم الدولة بالضرائب المباشرة كوسيلة للتحصيل نظراً لكونها تطبق على الطبقات الغنية في المجتمع وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية فالضرائب المباشرة تتصاعد تبعاً للوعاء الضريبي. كما يجب على الدولة الاهتمام بتنمية باقي القطاعات الاقتصادية ( الصناعة، الزراعة، الخدمات، .... ) وذلك لتنويع مصادر الايرادات العامة.

### 2 – ترشيد وضبط الأنفاق العام.

وذلك من خلال الضغط على بنود الإنفاق غير الضرورية وعدم تخصيص نفقات للمجالات التي لا تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال يوجد نحو 1600 مشروع تم تخصيص مبالغ لهم في موازنة عام 2014 وتم أستمرار تلك المخصصات في موازنة عام 2015 مع العلم بأن تلك المشروعات لم يتم البدء في إقامتها.

### 3 – منح القطاع الخاص دوراً أكبر.

يعاني الاقتصاد العراقي من سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وتظهر النتائج تواضع قدرة الجهاز الحكومي في إدارة وتشغيل تلك الأنشطة بالاضافة إلى الفساد المنتشر في الجهاز الأداري بالدولة، والقطاع الخاص بما يملكة من قدرات إدارية وتنظيمية وتمويلية وتكنولوجية يستطيع أن يقوم بدور أكبر بل أن يقود عجلة التنمية داخل العراق، فعلى سبيل المثال يمكن من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص حل كثير من المشاكل التي تواجة الدولة العراقية من ضعف البنية التحتية والمتمثلة في الطرق والكهرباء والمياة والصرف الصحي والنقل بكافة أنواعة ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير التشريعات المنظمة لتلك الاساليب الحديثة في التمويل، كما يمكن للقطاع الخاص أن يقود ثورة صناعية داخل العراق وتوفير إحتياجات السوق لكثير من السلع والمنتجات، وهذا يتطلب خلق مناخ إستثماري جاذب ومنح إعفاءات ضريبية مؤقتة لمدة تتراوح ما بين **3 – 5** سنوات مع توفير الاراضي لاقامة المشروعات بأسعار رمزية.

## قائمة المراجع

**أولاً : المراجع العربية :**

- البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " أنخفاض أسعار النفط " ، العدد الرابع، مارس 2015 .
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، النشرة الاحصائية السنوية 2014، العراق، 2015.
- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، يناير 2015.
- صندوق النقد العربي، تقرير " آفاق الاقتصاد العربي" ، أبريل 2015.
- صندوق النقد العربي، تقرير " آفاق الاقتصاد العربي" ، سبتمبر 2015.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2014، آذار 2015.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الارقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهر حزيران 2015، تموز 2015.
- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، الموازنة التقديرية للعام 2015، العراق، 2015.
- خولة علي محمد، الفقر والتحديات الأمن الاجتماعي في العراق وسبل الأرتقاء به"، وزارة التخطيط ، العراق، 2013

## المراجع الاجنبية :

Commun ications department, international monetary Fund , August 2015.

World bank , Food price watch , June , 2015.

www.Albank Aldawli.org /ar/news/press-release/2015.